UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
17 NOV 1981
LIBRARY

C.2

E/ECWA/DPD/5

توزيع محدود

١٩٨١/١٠/٢٨

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
بيروت - لبنان

تقرير
عن المهمة الاستشارية لدى دائرة التخطيط
في امارة ابو ظبي
٢٠ ايلول - ٥ تشرين الأول ١٩٨١

اعداد
الدكتور عدنان جودت الماردينى
المستشار الاقليمي في مالية التنمية
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان الآراء الواردة في هذا التقرير انما تعبر عن الرأى الشخصي للمستشار الاقليمي ولا تلزم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

81-4450

المحتويـــــــــات

صفحـــــــة

اولا ـ طلب الخدمـــات الاستشـــارية	١
ثانيا ـ أهـــداف الخدمـــات الاستشـــارية	١
ثالثا ـ تنفيـــذ المهمـــــة	
أ ـ ســـــير المهمـــــة	١
ب ـ نتائـــــج المهمـــــة	٥
رابعا ـ كلمـــة تقديـــــر وشـــــكر	١٢
خامسا ـ الملاحـــــــق	

اولا - طلب الخدمات الاستشارية

جاء طلب الخدمات الاستشارية للمستشار الاقليمي في مالية التنمية في البرقية الموءرخة في ١٨/٣/١٩٨١ المرسلة من قبل الممثل الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في دولة الامارات العربية المتحدة . وقد ورد في هذه البرقية ان دائرة التخطيط في امارة ابو ظبي طلبت الاستفادة من هذه الخدمات خلال شهر ايلول ١٩٨١ ، وقد وافقت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تلبية هذا الطلب في الفترة المحددة .

ثانيا - اهداف الخدمات الاستشارية

حددت اهداف الخدمات الاستشارية المطلوبة في البرقية المذكورة اعلاه بالمساعدة في وضع موازنة انمائية وابداء التوصية فيما يتعلق بالتنسيق الملائم بين الموازنة الجارية والموازنة الانمائية تأمينا لادارة الموارد المالية في امارة ابو ظبي بالطريقة المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار اولا استطاعة الموءسسات المحلية في تنفيذ برامج الاستثمار وثانيا شروط السوق المحلية .

ثالثا - تنفيذ المهمة

آ - سير المهمة :

١ - حددت مدة المهمة في آخر برقية ارسلت للممثل المقيم تاريخ ١٧/٩/٨١ في الفترة ما بين ٢٠ ايلول - ٥ تشرين الأول ١٩٨١ .

٢ - وصل المستشار الاقليمي الى ابو ظبي ليل الاثنين ٢٠ ايلول ١٩٨١ وفي الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ٢١/٩/١٩٨١ اجتمع مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في دولة الامارات العربية المتحدة الاستاذ باسم خضر وتباحثا في المهمة المطلوبة والترتيبات التي اتخذت بشأنها .

/...

٣ - وفي الساعة العاشرة والنصف من ذلك اليوم تم اجتماع أولي مع الاستاذ مطر احمد عبد الله مدير الشعبة الاحصائية والمدير بالوكالة للشعبة الاقتصادية بحضور كبير الباحثين في الشعبة الاقتصادية الاستاذ محمود البهائي قدمت فيه للمستشار الاقليمي قائمة أولى بالموضوعات المطلوب أخذ الرأى بشأنها (أنظر الملحق رقم ١) و جرت مناقشة عامة حول المهمة ثم اجتمع المستشار مطولا الى السيد البهائي واستعرضا المواضيع المثارة في القائمة .

٤ - ثم عقد اجتماع في مكتب سعادة وكيل دائرة التخطيط الاستاذ حسن موسى القمزى ضم السادة سعادة الاستاذ عبد الله يوسف المدير العام آنذاك والذى اصبح فيما بعد وكيلا مساعدا والاستاذ مطر عبد الله مدير الشعبة الاحصائية والمدير بالوكالة للشعبة الاقتصادية والاستاذ احمد الراشد مدير المتابعة والاستاذ محمود البهائي كبير الباحثين في الشعبة الاقتصادية .

وقد رحب سعادة الوكيل بالمستشار الاقليمي شاكرا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تعاونها المستمر مع دائرة التخطيط ، ثم اشار الى المواضيع التي هيئت في القائمة رقم (١) والقائمة رقم (٢) (انظر الملحق رقم ٢) للدراسة من قبل المستشار وأكد الأهمية التي تعلقها الدائرة على نتائج هذه الدراسة وأبدى استعداد الدائرة لتقديم كل التسهيلات اللازمة ولقد شكر المستشار اولا باسم (الاكوا) دائرة التخطيط على حرصها على الاستفادة من الخدمات الاستشارية وحسن تعاونها ثم أكد حرصه على دراسة المواضيع المطروحة دراسة عميقة مع الموظفين المختصين ليصل الى نتائج ملائمة للحاجة ومتفقة مع التطور المعقول الواعي الذى يتفادى الطفرة في التغيير .

ولما كانت المهمة المطلوبة ذات ابعاد كثيرة ومتشعبة وتحتاج الى جهد ووقت طويل ، لذلك فقد اتفق على ان يقوم المستشار في الفترة القائمة :

١ - بالاطلاع على ما امكن من الوثائق التي كانت هيئت له مع ما سيطلب اضافته عليها

٢ - اجراء المقابلات اللازمة مع الموظفين المختصين

٣ - معالجة ما يكن من الأمور المعروضة عليه والمبينة في القوائم المقدمة

/ . . .

على امل ان يعود الى ابو ظبي في فترة قادمة تلي موسم الحج والعيد وتلي ايضا زيارته المزمعة لقطر والبحـــــرين .

٥ - عكف المستشار الاقليمي على دراسة المواضيع المعروضة عليه وقد قدمت اليـــه الوثائق والمعلومات الجاهزة وقام هو بطلب وثائق اضافية فصلت جميعا في القائمة المرفقة (انظر الملحـــق رقم ٣) .

وقد اجتمع خلال اليومين الأولين من مهمته اجتماعين مطولين مع كبير الباحثين في الشعبة الاقتصادية الأستاذ محمود البهائي الذى استعرض معه قائمة المواضيع الأولى ثم حال سفر الاستاذ البهائي الى الحج دون عقد الاجتماعـــات المفيـــدة معه فيما بعـــــد .

كما عقد المستشار اجتماعات شبه يومية مسائية مع الباحث الأول في الشـــعبة الاقتصادية السيد منير عسكرى وقد استعرض معه قائمة المواضيع رقم (٢) المقدمة من الشعبة الاقتصادية ايضا واستفهم منه عن تفاصيل المسائل المثارة ورجع معـــه الى الوثائق المتعلقة بها . ولقد كان المستشار طوال مدة المهمة يجتمع كلـــما اقتضى الأمر مع سعادة الوكيل المساعد ليتلقى منه التوجيهات اللازمة كمـــا يجتمع مع السيد مدير الشعبة الاقتصادية بالوكالة للتشـــاور .

٦ - نظرا للصلة الوثيقة بين الأمور المالية والتخطيطية والعلاقة المباشرة بـــين دائرتي التخطيط والمالية ووجوب دراسة التنسيق بين المنهاج السنوى للتطويـــر والموازنة الجارية، فقد طلب المستشار الاقليمي تسهيل اللقاء مع المســـوءولين في دائرة المالية . وقد تكرم سعادة الوكيل المساعد الاستاذ عبد الله يوســـف وحرصا منه على ابداء الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع ، باستصحاب المســـتشار الاقليمي لزيارة ودية للسيد مدير الموازنة والشوءون المالية في دائرة الماليـــة الاســـتاذ حماد حرازيـــن .

وقد تم بالاجتماع استعراض الخطوط الرئيسية لمهمة المستشار الاقليمـــي والتأكيد على اهمية التنسيق بين التخطيط والمالية ، وقد ابدى الاستاذ حرازيـــن استعداد المديرية لتقديم اية معونة تطلب سواء في تقديم المعلومات او في اللقـــاء مع المسوءولين كما ابدى اهتماما بالخدمات التي تقدم من قبل (الاكوا) وقد شكره المستشار الاقليمي على روح التعاون وعبر عن الأمل في ان يتم البحث في التنســـيق بين المنهاج السنوى والموازنة الجارية في اول فرصـــــة .

/ . . .

٧ - هيئت في يوم آخر زيارة للاستاذ عبد الكريم مزيان المدير المساعد للموازنة والشوءون المالية في دائرة المالية . وقد تفضل الاستاذ مزيان فشرح في هذه الزيارة الأعمال الرئيسية لدائرة المالية واجاب على اسئلة المستشار المتعلقة بالمواضيع الواجب تنسيقها بين التخطيط والمالية وفي طليعتها المنهاج السنوى للتطوير والموازنة الجارية والحسابات الحكومية وقد تم الاتفاق على ان تلي هذا الاجتماع اجتماعات اخرى في مواعيد لاحقة بعد فترة العيد .

٨ - نظرا لبدء دائرة التخطيط نقاش المنهاج السنوى للتطوير لسنة ١٩٨٢ مع الادارات ذات العلاقة يوم ٣/١٠/١٩٨١ ، لذلك فقد دعت المستشار الاقليمي لحضور اول جلسة من جلسات النقاش وكانت مع دائرة الأشغال . وقد ابدى المستشار خلال الاجتماع بعض الملاحظات المتعلقة بسير النقاش وترتيب بعض البنود ووضع الاعتمادات .

٩ - وفي آخر يوم من المهمة وهو ٤/١٠/١٩٨١ عقد اجتماع في مكتب سعادة الوكيل المساعد الاستاذ عبد الله يوسف بحضور السيد مدير الشعبة الاحصائية ومدير الشعبة الاقتصادية بالوكالة الاستاذ مطر احمد عبد الله عرض فيه المستشار الاقليمي النتائج الأولية لمهمته والأجوبة الممكنة للمواضيع المثارة . وبعد النقاش وابداء الملاحظات اعرب سعادة الوكيل المساعد عن رغبة دائرة التخطيط في ان يعود المستشار الاقليمي الى ابو ظبي لمدة عشرين يوما خلال تشرين الثاني ١٩٨١ وذلك لمتابعة مهمته واستكمال جوانبها المتعددة والمتشعبة وخاصة :

١ - وضع مشروع هيكل متكامل وتصنيف فني للمنهاج السنوى للتطوير

٢ - بيان الطرق والوسائل اللازمة للتنسيق بين منهاج التطوير والموازنة العادية في امارة ابو ظبي وذلك ضمن اطار الموازنة والخطة في دولة الامارات العربية المتحدة .

وهذا وقد كتبت دائرة التخطيط كتابا بهذا الأمر الى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في ابو ظبي الذى كتب بدوره كتابا برقم ADM/250/33/ECWA 1091/RAB/GEN وتاريخ ٤/١٠/١٩٨١ الى سعادة الأمين التنفيذى ارفق به كتاب دائرة التخطيط (طيا صورة عن كل من الكتابين المشار اليهما ملحق رقم ٥) راجيا تلبية الطلب .

/ . . .

ب- نتائج المهمة :

١- طريق المعالجة

لما كانت المواضيع المقدمة في القائمتين ١ و ٢ المشار اليهما اعلاه متشعبة وبعضها يتطلب دراسات مستفيضة وتحتاج زمنا اطول لذلك فقد جرى الاتفاق على ان يعالج المستشار الاقليمي من المواضيع ما توفرت تسهيلات الدراسة له وما امكن بتوجيه المسوءولين والمقابلات مع المختصين اختياره في المرحلة الأولى من المهمة .

وعلى ذلك فان النتائج التالية تعرض فقط المواضيع المعالجة(اى دون تكرار الموضوعات جميعها) . وفي حال ورود موضوع في كلتي القائمتين فقد عولج طبعا معالجة واحدة . اما المواضيع التي لا ترد فانها تكون قد ارجئت الى المهمة القادمة في تشرين الثاني القادم . وتجب المبادرة هنا للتأكيد ان المواضيع المعالجة عولجت ضمن اطار ما اتيح من معلومات ونقاش في المدة المحدودة المتاحة .

٢ - ميزانية المنهاج السنوى للتطوير :

يعد المنهاج السنوى للتطوير الشعبة الاقتصادية في دائرة التخطيط واود ان ابين هنا كملاحظة تمهيدية ان النصوص الناظمة لذلك غير واضحة على الأقل في ما قدم الي منها . فقد ورد في المادة (٢) من المرسوم الأميرى رقم (١٦) لسنة ١٩٧٤ في شأن نظام دائرة التخطيط ان هذه الدائرة تختص في :

" وضع خطط التنمية ومناهجها بالتعاون مع الدوائر والجهات المختصة ورفعها للجهات العليا لاقرارها " هذا ولم يرد في القرار الادارى رقم (٨) في توزيع الاختصاصات في دائرة التخطيط ما يبين بوضوح تكليف الشعبة الاقتصادية بما ورد في المادة ٣ من المرسوم الأميرى المشار اليها اعلاه .

ولكن ورد في اختصاصات الخبير الاقتصادى ما يلي :

" تجميع وتنسيق كافة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالخطة العامة والمناهج المرحلية بالتعاون مع الشعب الفنية الأخرى في الدائرة

/ . . .

والجهات المتخصصة الأخرى وتفريغها في اطار موحد ومناقشتها مع الجهات المسوءولة عنها والمنفذة لهـــــا . . . الخ "

وكذلك " متابعة التنفيذ والتنسيق مع الجهات المختصة وتقديم تقارير شهرية وسنوية مفصلة تشمل على مقترحات محددة لمعالجة مختلف مواقف ومتغيرات التخطيط والتنفيذ " وعلى ذلك فان من الضرورى اجراء دراسة متعمقة بهذا الخصوص تتيح وضع النصوص التي تلائم ما هو مطبق فعـــلا فيما يتعلق باعداد المنهاج وذلك حرصا على الانسجام بين النصـــوص والتطبيـــق .

٣ - طريقة واجراءات اعداد واصدار المنهاج السنوى :

درس المستشار الاقليمي بصورة مبدئية طريقة واجراءات اعداد واصدار المنهاج السنوى للتطوير فتبينت له الملاحظات الأولية التاليـــة :

أ - يحضر المنهاج على اسلوب مبسط يقتصر على سرد الادارات المنفـــذة للمنهاج والمشروعات تحت التنفيذ من قبل هذه الادارات مع بيـــان الحالة المالية والادارية لكل مشروع على الشكل الآتـــي :

/ . . .

الباب

رقم البند	اسم المشروع	الكلفة التقديرية للمشروع	المبلغ المصدق لغاية ١٢/٣١/	تقدير المصروف	الاعتمادات لسنة	الحالة	مدة التنفيذ	اسم الاستشاري	اسم المقاول
		الحالة المالية				الحالة الادارية			

ب- ان هذه الطريقة وان كانت تتسم بطابع السهولة والتيسير سواء اكان ذلك فيما يتعلق بدائرة التخطيط نفسها او بالادارات ذات العلاقة الا انها في الحقيقة بعيدة عما يجب ان تكون عليه ميزانية المشاريع من تصنيف حديث مصمم ليستطيع تلبية متطلبات تخطيط التنمية الاقتصادية .

ان المنهاج بحاجة الى تصنيف جديد وظيفي واقتصادي ولما كان قد اتفق ان هذا الموضوع سيكون الموضوع الرئيسي للمهمة القادمة في تشرين الثاني القادم لذلك فقد تركت تفاصيله الى ذلك الحين .

ولكن يجب ان يذكر هنا ان التصنيف الوظيفي الذي يعد حاليا بصورة لاحقة للمنهاج لا يمكن اعتباره الا كدراسة اضافية على المنهاج لا جزءا لا يتجزأ منه . ويحتفظ المستشار بملاحظاته عليه الى حين اعداد التصنيف الجديد المشار اليه اعلاه الذي سيشكل البنية الأساسية للمنهاج . وعلى كل ، والى ان يعاد النظر كاملا في التصنيف الحالي للمنهاج فمن المستحسن ان يعد التصنيف الوظيفي الحالي جنبا الى جنب مع المنهاج عوضا عن تأخره كما تجرى العادة بحيث يبدأ مع مناقشات منهاج السنة الجديدة (١٩٨٢) وبحيث تضاف فيه نتائج المناقشات الى حصيلة السنوات الماضية ويصدر مع المنهاج .

٤ - <u>شمول المنهاج</u>

ان المنهاج بشكله الحالي غير شامل كما هو منتظر اذ انه لا يشمل مشروعات الشركات الحكومية وشبه الحكومية ومشروعات الجهات الاتحادية مما سيكون موضوع درس ايضا في المهمة القادمة .

٥ - <u>التنسيق بين الموازنة والمنهاج</u>

ان التنسيق بين خطط التنمية والموازنات الحكومية هو هدف رئيسي من اهداف الاصلاح المالي والاقتصادي في الدول النامية لذلك فان التنسيق بين المنهاج السنوى للتطوير والموازنة الجارية امر اساسي عند التفكير الجدى العملي بالخطوات الواجبة لتحديث المنهاج والموازنة . وهنا لا بد من الاشارة الى ان الموازنة الجارية مبوبة ايضا تبويبا اداريا وحسب اغراض النفقة (تبويب بنود) كالتالي : الباب الأول - الرواتب والعلاوات ، الباب الثاني - المصروفات الأخرى (عادية) ، الباب الثالث - المصروفات الأخرى (غير عادية) مما يحتاج الى دراسة منفصلة . ولقد لوحظ ان هناك نفقات في الموازنة الجارية تعتبر تكوينا لرأس المال الثابت وترد في الباب الثالث منها كمصروفات خاصة غير عادية عوضا عن ان ترد في المنهاج السنوى للتطوير . وهذا ما يحتاج الى اعادة

نظر شاملة تضع كهدف لها التنسيق بين الموازنة الجارية والمنهاج السنوى للتطوير وتحديث بنية كل منها بشكل يؤهلهما ليكونا أداتين فعاليتين لتخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

٦- الفوائض الماليـــة

ان السؤال عن الفوائض المالية الخاصة بالامارة (في القائمة الأولى) وكيفية التوصل الى مؤشرات عن أوجه استثمارها غير داخل على ما يرى المستشار الاقليمي في اطار ما يمكن معالجته هنا لأن في أمارة أبو ظبي جهازا خاصا هو " جهاز ابو ظبي للاستثمار " هو المسؤول عن الاستثمار وما يتبعه من امور مالية واقتصادية وعلى كل فأذا كانت دائرة التخطيط ترى من الضرورى مشاركة المستشار في دراسة قضية من القضايا معه فهو على استعداد لذلك .

٧- تغيرات الأسعار وتأثيرها على المناقصات

ورد سؤال عن تغيرات الأسعار وآثار التضخم على تكلفة المشروعات الأمر الذى يؤدى الى عجز المقاولين عن السير بتنفيذ هذه المشروعات ويضطر الادارة الى اعادة عرض المناقصات ليتقدم اليها المقاولون بالأسعار الجديدة وهذا ما يثير مشكلة تدبير اعتمادات اضافية والسؤال هو عن كيفية تأمين هذه الاعتمادات الاضافية وهل ينشأ صندوق خاص لها ام تكون احتياطيات بشأنها .

والجواب على ذلك له شقان : الشق الأول يتعلق بمدى أحقية المقاولين بتقاضي فروق الأسعار والثاني بكيفية تأمين الاعتمادات اللازمة لتلافي ذلك . فالجواب على الشق الأول هو ان الأصل في المناقصات وعقودها ان يتحمل المقاولون فروق الأسعار الناشئة اثناء مدة العقد لأن هذه من الأمور التي يحسب حسابها عادة عند ما يضع المناقصون اسعار المناقصة التي يدخلون على اساسها ، لذلك فيجب الا تسمع شكاواهم وطلباتهم بتغيير الأسعار عند كل حصول لزيادة فيها . وفي حال اتباع هذه القاعدة لا تنشأ مشكلة للادارة في تأمين الاعتمادات اللازمة الا انه من الواجب ان نذكر هنا ان أنظمة المناقصات المعمول بها في اكثر الدول تأخذ بعين الاعتبار حالات تغيرات الأسعار الكبيرة التي لم تكن منتظرة محليا وعالميا والتي ينشأ عنها غبن فاحش للمقاولين وتنص هذه الأنظمة عادة على تدابير معينة مختلفة تمكن الادارة من انصاف المقاولين في حالات الضرورة هذه .

/ ...

اما الشق الثاني المتعلق بكيفية تأمين الاعتمادات الاضافية اللازمة لدفع فروق الأسعار فيمكن ان يدرج لذلك بند خاص في الباب الخامس عشر: (الاحتياط) من المنهاج السنوى برقم ١٥/١/٣ وتحت اسم (فروق الأسعار في المقاولات، تدفع حسب الأنظمة). على ان يرافق تخصيص هذا البند صدور تنظيم خاص لدفع هذه الفروق يتمم نظام المقاولات النافذ حاليا.

٨- المشروعات الطارئة والمشروعات الصغرى ومشروعات العمل المباشر

في الموضوع رقم (٨) من قائمة الموضوعات رقم (٢) ورد ذكر المشروعات الطارئة على الميزانية والمشروعات الصغرى المدرجة اعتماداتها في الميزانية ومشروعات العمل المباشر وستبدى الملاحظات على كل منها بالترتيب كما يلي:

آ - ان المشروعات الطارئة هي التي كما يدل اسمها تنشأ بصورة طارئة ويطلب لها بنود واعتمادات.

والملاحظة العامة هنا هي ان اقرار المشروع الطارئ - ما لم يكن هناك حاجة ماسة فعلا تستوجب معالجته بصورة لا تتحمل التأخير - يعتبر بصورة طبيعية خروجا على المنهاج وتجاوزا لفكرة التخطيط يجب استبعاده من الممارسات الاعتيادية خاصة وان بعض هذا النوع من المشاريع يخصص على ما لاحظت مبالغ كبيرة عند وضعه ولكن تلبيته العملي الذى كانت تعوجه الدراسة قبل الاقرار يتأخر الى ما بعد انتهاء السنة المالية.

ب- اما المشروعات الصغرى فهي التي لا تتجاوز قيمتها المليون درهم وهي التي خولت الانظمة النافذة الادارات ذات العلاقة ان تبت في مقاولاتها من قبل لجان البت الموجودة لديها دون الحاجة الى الرجوع الى اى مرجع آخر. ان هذه الصلاحية المعطاة الى الدوائر جعلت بعضها على ما يبدو يستسيغ هذه الطريقة فيلجأ اليها لا عند الحاجة فقط بل ليجعلها الطريقة السهلة لتحقيق مشاريعه اذ انه يعمد الى تجزئة المشروع الواحد بحيث لا تزيد قيمة التكلفة فيه عن المليون درهم لكل جزء. والملاحظات الأساسية بهذا الخصوص هي:

١ - وجوب توضيح امر هام متعلق بهذه المشروعات وهو ان النص الوارد في قانون المناقصات والذى اجاز ان تتولى الدوائر المعنية اجراءات الشراء والاستيراد واجراءات مقاولات الأعمال والنقل في حدود المليون درهم قد اشترط ايضا ان تكون اعتماداتها مدرجة في موازنة التطوير وهذا ما يجب التأكيد عليه لدى الادارات التي كثير منها يغفل التقيد به.

/...

٢ ــ انه يجب التأكد ان هذا النوع من المشاريع لا يلجأ اليه عند تنفيذ برامج الدوائر بغرض التهرب من الاجراءات المطلوبة للمشاريع ذات التكلفة الأقل من المليون درهم.

٣ ــ يجب الا يسمح لأى مشروع بالتنفيذ ما لم يكن داخلا في المنهاج السنوى للتطوير لأن الأصل في المنهاج ان يكون شاملا وبالتالي يكون تغطيطه كاملا.

جـ ــ وأما مشروعات العمل المباشر فهي مشروعات تطويرية تدخل من حيث الطبيعة في نطاق المنهاج السنوى للتطوير ولكنها تحت الاشراف المباشر لدائرة المالية ولا ترد في صلب المنهاج وأن اصبحت مؤخرا تنشر كملحق في آخر مشاريع المنهاج وبلغت تقديرات كلفتها لعام ١٩٨١ ما يفوق الـ /٥٠٠/ مليون درهم واعتمد لها (٣٠٠) مليون ونيف. وقد سئل المستشار الاقليمي عن رأيه في وضعها الحالي والجواب انه لما كان من الواجب في الأصل ان يضم المنهاج جميع المشاريع في الامارة لذلك فانه يرى من المستحسن ان تدرس الأسباب الموجبة لفصل هذه المشاريع عن المنهاج ليصار الى اتخاذ موقف موحد بشأنها بالتشاور بين دائرتي التخطيط والمالية.

٩ ــ تعدد المشاريع على البند الواحد

ورد تحت رقم ١٥ من قائمة الموضوعات رقم ٢ مسألة ادراج اكثر من مشروع على بند واحد في المنهاج السنوى للتطوير وبالتالي صعوبة تحديد كل مشروع على حدة من حيث الترقيم ولدى البحث تبين ان ترقيم المشاريع يتم حاليا وفقا لترقيم الكومبيوتر لدى دائرة المالية ولذلك يرى المستشار انه من الواجب ايجاد تنسيق معين في هذا المضمار بين دائرتي المالية والتخطيط واتباع اجراء يفي بأغراض كل من الدائرتين وهذا ما ترك بحثه وايجاد حل له عندما تستأنف زيارات المستشار لدائرة المالية.

١٠ ــ محاضر جلسات مناقشة المنهاج

في البند الأخير من قائمة المواضيع رقم (٢) ورد سؤال عن محاضر اجتماعات مناقشات المنهاج السنوى اذ كانت هذه المحاضر تكتب ويحتفظ بها في الماضي ثم توقفت كتابتها. والذى يراه المستشار هو وجوب العودة الى كتابة هذه المحاضر لأنها يفترض ان تكون مرجعا أساسيا للمناقشات لا يجوز اغفاله.

/...

رابعـــــا ــ كلمة تقـــــدير وشـــــكر

انه لمما يسعد المستشار الاقليمي ان يسجل اخيرا تقديره العميق وشكره الخالص لكل من سعادة وكيل دائرة التخطيط الاستاذ حسن موسى القمزي وسعادة الوكيل المساعد الاستاذ عبد الله يوسف على الاهتمام المشجع الذى أبدياه فيما يتعلق بمهمة المستشار والتسهيلات التي حرصا على توفيرها له . كما ان المستشار الاقليمي ليتقدم بخالص الشكر للاستاذ مطر احمد عبد الله مدير الشعبة الاحصائية ومدير الشعبة الاقتصادية بالوكالة على جميل تعاونه وتعاون الاخوة الموظفين في مديرية الشعبة الاقتصادية . ولا بد من ذكر الجهود الخاصة التي بذلها الاستاذ محمود البهائي كبير الباحثين والباحث الأول السيد منير عسكرى في توفير المعلومات والوثائق للمستشار مما ساعد كثيرا على القيام بالمهمة .

والمستشار الاقليمي يتوجه ايضا بالشكر والتقدير لسعادة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الامارات الاستاذ باسم خضر لما بذله من جهود قيمة في سبيل تأمين التعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبين دائرة التخطيط في دائرة ابو ظبي ولما قدمه بالتعاون مع موظفي البرنامج للمستشار الاقليمي من توجيهات وتسهيلات قيمة .

الملحـــق رقـــم (١)

دائـــرة التخطـــيط
ادارة الشعبة الاقتصاديـــة

بعض الموضوعـــات المطلوب اخذ الرأى بشأنها
مع د . عدنـــان الماردينـــي

اولا - الاستراتيجية والسياسات :

- الرأى بشأن استراتيجية للمرحلة القادمة ، والسياسات المالية التي تسير بهذه الاستراتيجية نحو تحقيق الأهـــداف .

- اقتراح نوع من التخطيط المالي (المبسط) يمكن من واقعة دراسة الايرادات المتوقعة وكذلك المصروفات الضرورية المتوقعة (مصروفات الدوائر ، المساهمة في الاتحاد ، مصروفات المشاريع المستمرة) وما يتبقى بعد ذلك يوجه الـــى مصروفات اختيارية (مشاريع جديدة ، مساهمات دولية تخص الامارة) وكذلك الاحتياطيات الرأسمالية في صورة فوائض يجرى بشأنها توجيه نحو استثمارها في صورة مشاريع مشتركة ومساهمات واستثمار الفوائض المالية المتبقية لدى قنـــوات الاستثمار المختلفة (خارج الامارة) . مع اقتراح تصور اعمال التنسيق التام بين الجهات التي تتولى اعداد الموازنة الاعتيادية (دائرة المالية) والموازنة التطويرية (دائرة التخطيط) وبنود ميزان مدفوعات تقريبي خاص بالامارة (المصرف المركزى) وصولا الى ادارة سليمة للموارد المالية المحلية لامارة ابو ظبي وبما يخدم المحافظة على المال العـــام .

- موقف الفوائض المالية (المدخرات) المتولدة عن الأنشطة العامة والخاصة بالامارة ، وكيفية التوصل الى مؤشرات ذات دلالة عن اوجه استثمار تلـــك الفوائض الماليـــة .

/ ...

ثانيا - الموازنة التطويرية :

- ان منهاج التطوير المعد حاليا لا يعتبر برنامجا استثماريا للامارة حيث يعبر عن برنامج الصرف المالي للسنة محل البحث على مشروعات الدوائر ، كما يتصف بعدم الشمول ، فلا يشمل مشروعات الجهات الاتحادية في الامارة ومشروعات الشركات الحكومية وشبه الحكومية ومشروعات الجهات التي صارت لها صفة الاستقلالية (موءسسة الصناعة) وكذلك مشروعات القطاع الخاص . مما لا يعطي تصورا واضحا للاستثمارات الكلية بالامارة ومن ثم تصعب عملية الاتجاه نحو المستقبل في كافة الأعمال الاقتصادية .

- دراسة موقف المرحلة القادمة من المشاريع المتبقية طبقا لآخر ما يرد بالمنهاج السنوى للتطوير . والأسس والتوقعات التي سوف يكون عليها حجم المنهاج خلال السنوات القادمة (علما ان هذا المنهاج لا يغطي الا بعض المشروعات الحكومية) .

- تعتبر تغيرات الأسعار وآثار التضخم (المستورد والمحلي) عوامل موءثرة بصورة مباشرة وملموسة في تكلفة المشروعات - ومن ثم فان بعض المشروعات التي ترد بالمناهج السنوية للتطوير ويتأخر تنفيذها الى فترات زمنية (قد تطول) ، تتغير خلالها الأسعار بشكل واضح وملموس مما قد تعجز معه الشركات التي تكون قد تعاقدت او التي بسبيلها الى التعاقد على السير باجراءات تنفيذها . . . ومما قد يرى معه المسوء ولون (مضطرين) باعادة عرضها للمناقصة والتقدم اليها على اساس الأسعار الجديدة . . . هل يرى اقتراح انشاء صندوق لموازنة هذه الأسعار ام تكوين احتياطيات بشأنها ام ان هناك اى اقتراح آخر في هذا الشأن

- تطوير الطريقة والأسلوب والاجراءات المتبعة حاليا من حيث اعداد واصدار الموازنة التطويرية (المنهاج) وعلاقة دائرة التخطيط في هذا الشأن بالدوائر الأخرى . وكذلك متابعة تنفيذ المشروعات واقتراح تصور لكيفية متابعة المشاريع الواردة بالمنهاج التطويرى وتقدم العمل في تلك المشاريع بحيث يحتوى على كافة التغييرات والتعديلات التي تحدث خلال السنة وانعكاس

/ . . .

ذلك على الصرف المالي ومن ثم برمجة المشروعات طبقا لهذا الأساس (حيث غالبا ما يعتمد على موازنة آخر منهاج عند اجراء البرمجة المشار اليهـــا) ومن ثم يمكن ضبط العمل في المشاريع هذه وعلى ان لا يقتصر ذلك على التتبع المالي فقط بل يتضمن التنفيذ العيني . مع ضرورة اثراء العمل في المشروعات بحيث يعطى توصيفا للمشروع يتضمن اهداف العمالة والآثار الاقتصاديـــة المتوقعة من المشـــروع .

- معالجة بعض القضايا المالية الخاصة بالمشـــروعـــات .

- وجوب اجراء التنسيق بين الموازنة الاعتيادية والموازنة التطويريـــة من حيث التصنيف الادارى للدوائر والجهات من جهة واحتواء الموازنـــة الاعتيادية على بعض البنود مما تدخل اساسا في الموازنة التطويريـــة .

ثالثا - <u>الموازنة الاعتيادية :</u>

اقتراح تصنيف موحد لبنود الميزانية الاعتيادية وحساباتها الختاميـــة ، يراعى فيـــه :

- التقسيمات الاقتصادية المعمول بها بالنسبة للناتج
- التقسيمات النوعية
- الى جانب التقسيم الادارى المعمول به حاليـــا

وفي هذا الخصوص نرى ضرورة اظهار الحسابات الختامية للدائـــر في حكومة الامارة على نفس الأساس والمستوى التفصيلي الذى يرد بالنســـبة للموازنات ، حتى يمكن اجراء المقارنات بين الاعتمادات والمصروفات والتعـــرف على النواحي التي يجب فيها ترشيد النفقات . . . كما نرى ضرورة تعديـــل الصورة التي تظهر بها حسابات المالية العامة لدى دائرة المالية حـــتى يمكن موائمتها واعادة عرضها بالصورة التي تظهر بها المعاملات الحكوميـــة في الحسابات القومية وبيان اثرها على باقي المعاملات الاقتصادية بالامـــارة .

/ . . .

الرأى بشأن وحدة اعداد الموازنة والحساب الختامي لدوائر حكومة امارة ابو ظبي وضرورة شمولها على كافة التصرفات الحكومية جارية ورأسمالية وتحويلية . والاجراءات اللازمة لكي تعد ابواب الموازنة الموحدة للامارة بالتنسيق والتعاون بين دائرتي المالية والتخطيط .

رابعا - ميزان المدفوعات :

امكانية اعداد ميزان مدفوعات تقريبي للامارة من خلال ميزان مدفوعات موحد للدولة (حيث تتوفر بيانات حركة السلع دون الخدمات او التحويلات) باحصاءات الامارة .

الملحـــق رقـــم (٢)

الشـــعبة الاقتصاديـــة
المنهـــاج الســـنوى

التاريـــخ ٢٨/٦/١٩٨١

الســـيد : مديـــر الشـــعبة الاقتصاديـــة الموقـــر

تحيـــة طيبـــة وبعـــد ،

الموضـــوع : الموضوعات التي يرغب قسم المنهاج الســـنوى عرضها على الخبير القادم للاطلاع على المنهاج الســـنوى ومتابعـــة التنفيـــذ

١ - طريقة واسلوب واجراءات اعداد واصدار ميزانية المنهاج السنوى .
٢ - طريقة واسلوب واجراءات متابعة الدوائر المنفذة للمشاريع .
٣ - سجلات ودفاتر متابعة المشاريع .
٤ - الأنظمة والقوانين والتعليمات والقرارات والتوصيات الخاصة بمشاريع المنهاج السنوى
٥ - بيانات المشاريع الادارية والمالية .
٦ - بيانات وعناصر لتقارير المتابعة .
٧ - كشوفات الكمبيوتر القادمة من دائرة المالية وتفريغها وجدولتها وعرضها ومعالجة (الدفعات المقدمة ٢٥٪ والدفعات على المشروعات ١٠٪) .
٨ - المشروعات الطارئة على الميزانية والمشروعات الصغرى المدرجة اعتماداتها في الميزانية ومشروعات العمل المباشر .
٩ - التقسيم الاقتصادى الحالي للمشروعات ،
١٠ - برمجة مشاريع المنهاج السنوى للتطوير للسنوات القادمة .
١١ - علاقة قسم المنهاج السنوى بلجنه المشاريع العامة ولجنة فتح المناقصات ولجان البت في الدائر المنفذة .
١٢ - المشاريع المجمدة في منهاج التطوير ، وتوزيع المشروعات على الدوائر المنفذة .
١٣ - المشروعات المحالة الى لجان فنية للبت فيها (لجنة التعويضات) .

/...

١٤ - بطاقات المشاريع وبياناتها .
١٥ - ادراج اكثر من مشروع على بند واحد وطريقة اعداد البنود .
١٦ - اسلوب وبيانات تقرير المنهاج السنوى .
١٧ - رفع نسبة الانجاز السنوى .
١٨ - محاضر اجتماعات مناقشات المنهاج السنوى .

رجـــاء الاطـــلاع والتوجيـــــه .

وتفضلـــوا فائـــــق التقديـــــر .

قســـــم المنهـــــاج الســـنوى

الملحـــــــق رقـــــم (٣)

الكتب والمذكرات المأخوذة من السيد / مدير الدائـــــرة الموجودة بطرف / د . عدنان الماردينـــــــي

١ - (الجزء الخامس) كيفية اعداد الخطة الثلاثية والصعوبات التي اعترضتها والاجراءات المزمع اتخاذها للارتقاء في عمليات التخطيط والاحصـــاء
٢ - الوثيقة التوجيهية لاعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة ابو ظـــــبي (١٩٧٧ - ١٩٧٩)
٣ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة ابو ظبي (١٩٧٧ - ١٩٧٩)، الجزء الثالث
٤ - المؤشرات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة ابو ظبي ١٩٧٧ - ١٩٧٩
٥ - الخطة الخمسية للتنمية ٦٨ - ١٩٧٢ (بالانكليزية)
٦ - (الجزء الأول) التطورات العامة للاقتصاد الظبياني قبل اعداد الخطة الثلاثيـــة (١٩٧٧ - ١٩٧٩)
٧ - تحليل الخطة الخمسية الأولى ومؤشرات المرحلة القادمة في امارة ابو ظبي (نسخة ٨، ١٤) انيس زكي حسن
٨ - المنهاج السنوي للتطوير لعام ١٩٧٩ (بالانكليزية)
" " " " التقرير
٩ - المنهاج السنوي للتطوير لعام ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨ و ١٩٧٩
١٠ - المنهاج السنوي للتطوير لعام ١٩٨٠ (بالانكليزية)
١١ - التقرير العام لسنة ١٩٧٩ (بالعربي)
١٢ - التقرير العام لسنة ١٩٨١ "
١٣ - ملف احداث الدائرة
١٤ - مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء (مقترح الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة (١٩٨١ - ١٩٨٥)
١٥ - مشروع الخطة الخماسية الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٥
١٦ - الجزء الثاني، استراتيجية التنمية واهداف الخطة الثلاثية ١٩٧٧ - ١٩٧٩
١٧ - المؤشرات الرئيسية لامارة ابو ظبي ١٩٧٧ - ١٩٧٩

/...

الكتب والمذكرات المأخوذة من مكتب الخبير الاقتصادى
الى د . عدنان الماردينـــــــــي

١ - مذكرة المالية العامة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ (الاستاذ محمود البهائي)
٢ - الحسابات الختامية " " "
٣ - الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربيـــة المتحدة خلال ٧٢ - ١٩٧٧
٤ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة ابو ظبي ٧٧ - ١٩٧٩ (الجزء الثاني)
٥ - " " " " " " " " الجزء الأول)
٦ - موازنة الأعوام ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ .
٧ - التجارة الخارجية والميزان التجارى في دولة الامارات العربية ١٩٧٥ - ١٩٧٩
٨ - التطورات الاقتصادية لامارة ابو ظبي ١٩٧٥ - ١٩٧٨
٩ - " " " " " " (الملحق الاحصائي)
١٠ - المنهاج السنوى للتطوير لعام ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ١٩٨١
١١ - التقرير العام لسنة ٨٠ ، ١٩٨١
١٢ - مذكرة تقرير المتابعة السنوى (الشعبة الاقتصادية خاصة بالمدير)
المشاريع المدرجة بالمنهاج والمحالة في قطاعات الماء والكهرباء والزراعة
١٣ - تطور المالية العامة ٧٢ - ٧٩ لدولة الامارات العربية المتحدة
١٤ - تقرير متابعة تنفيذ البرامج الاستثمارى للتسعة اشهر الأولى لعام ٧٩ لكافـــة الوزارات (الجزء الأول والثاني)
١٥ - البرنامج الاستثمارى لمشروعات عام ١٩٨٠ حسب الامارات
١٦ - تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الاستثمارى ١٩٧٩
١٧ - الكتاب الاحصائي ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩
١٨ - مذكرة تقرير رقم (١) الربع الأول لمشاريع الأبنية الحكومية
١٩ - مذكرة المشاريع المنجزة (الشعبة الانشائية)
٢٠ - مذكرة التخطيط الحضرى في دولة الامارات العربية المتحدة
٢١ - مذكرة ملاحظات حول قطاع الانشاءات في الامارة
٢٢ - اعادة توزيع بعض المشروعات بين الدوائر المنفذة
٢٣ - تعميم (١) اعداد المنهاج ٨٢ . ٢٤ - تعميم (٥) للدوائر المنفذة
٢٥ - تعميم (٦) بيانات مطلوبة عن المشاريع الجديدة المقدمة من الدوائر لادراجها في المنهاج السنوى
٢٦ - تقرير حول مصروفات المنهاج السنوى النصف الأول
٢٧ - استمارة تصنيف المقاولـــــين .

الملحـــق رقم (٤)

قائمة بأســـماء من تمـــت مقابلتهم

دائرة التخطيط في أمارة أبو ظبي

الاستاذ حسن موسى القمزي	وكيل دائرة تخطيط امارة أبو ظبي
الاستاذ عبدالله يوســـف	الوكيل المساعد
الاستاذ مطر أحمد عبدالله	مدير الشعبة الاحصائية ، والمدير بالوكالة للشعبة الاقتصادية
الاستاذ أحمد راشـــد	مدير المتابعة
الاستاذ حميد راشـد	مدير الشؤون المالية والادارية
الاستاذ محمود البهائي	كبير الباحثين في الشعبة الاقتصادية
المهندس شكري قبعين	خبير الشعبة الانشائية
السيد منير عســـكري	باحث اول في الشعبة الاقتصادية
السيد فائق ابراهيم	باحث في الشعبة الاقتصادية
السيد فريد الهبيان	باحث في الشعبة الاقتصادية
السيد فوزي المؤمني	باحث في الشعبة الاقتصادية
السيد محمد علي دراكة	باحث في الشعبة الاقتصادية

دائرة المالية في أمارة أبو ظبي

الاستاذ عماد حرازين	مدير الموازنة والشؤون المالية
الاستاذ عبد الكريم مزيان	مساعد مدير الموازنة والشؤون المالية

برنامج الامم المتحدة الانمائـــي

الاستاذ باسم خضر	الممثل المقيم
الاستاذ محمد عثمان	مســـؤول البرامج